

كتصارييف الصحيح ، فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالي عن التضعيف وحروف العلة وإلا فيقال المضاعفُ المهموزُ ، والمثال المهموزُ ، ونحو ذلك .

والأولى أن يقال : حُكُمُ المهموز في التصارييف حُكُمُ بمائله من غير المهموز إن مضاعفاً فمضاعفٌ ، وإن مثلاً فمثالٌ إلى غير ذلك .

وإنما جعل^(١) المهموز من غير السّالم لما فيه من التّغيّرات التي ليست في السّالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف عِلّة .

(لكنّها) أي الهمزة (قد تُخَفَّف إذا وقعت غير أوّل) أي غير مبتدأ بها ، فإنها قد تُخَفَّف إذا وقعت في أوّل الكلمة إن لم تكن مبتدأً بها ، نحو : « وأمرٌ » بالألف والأصل : وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون في أوّل الكلام ، بل يتقدّم عليها شيءٌ وإلا لم يخفف شيء حينئذ ، لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ، ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصول .

وأما حذف الهمزة من نحو : خُذْ ، والأصل : اأخذ فليس من هذا الباب ، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها .

وإنما تُخَفَّف (لأنها حرفٌ شديد من أقصى الحلق) فتخفف دفعاً لشدّتها ، وتخفيفها يكون بالقلب ، والحذف ، وغيرهما ، واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فإنه باب طويل الدليل ، ممتد السّيل .

(١) أي المصنف .